الأمم المتحدة

A/HRC/17/16/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
31 May 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

موزامبيق

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.11-13735 240611 240611

الرجاء إعادة الاستعمال

١- بعد أن عرضت موزامبيق تقريرها على الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وافقت عن طيب خاطر على معظم التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان أثناء الحوار التفاعلي الذي دار بين الجانبين، معتبرة إياها تشجيعاً لحكومتنا على مواصلة جهودها الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان في البلد إعمالاً تاماً. ولكي تبرهن موزامبيق على التزامها بقضية حقوق الإنسان، أيدت ١٣١ توصية فوراً، وأجلت ردها على ٢٨ توصية إلى مرحلة لاحقة، أما التوصيات التي لم تحظ بتأييدها فعددها ١٠ توصيات فقط.

٢- ونعتزم في هذه الوثيقة عرض مختلف المواقف التي اتخذتها دولة موزامبيق إزاء التوصيات.

٣- ففيما يتعلق بالتوصيات التي حظيت بتأييدنا، ينبغي القول مجدداً إنها قد أدرجت في إطار مختلف الخطط القطاعية وإنه يجري تنفيذها ضمن الإطار الذي يوفره البرنامج الخمسي الحكومي والخطط الاقتصادية والاجتماعية السنوية.

٤- وفيما يتعلق بالتوصيات التي أُجِّل الرد عليها، فإننا نعتزم الإبلاغ بما يلي بعد التنسيق والتشاور الداخليين مع جميع المؤسسات ذات الصلة:

٥- فقد أوصت بعض البلدان بأن تصدق موزامبيق على بعض الاتفاقيات والبروتوكولات التي لم تصبح بعد طرفاً فيها. وهذه الاتفاقيات والبروتوكولات هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٦- ونود في هذا المقام تكرار المعلومات المقدمة أثناء العرض، ومؤداها أن موزامبيق طرف في معظم الصكوك القانونية الدولية بشأن حقوق الإنسان. وقد أفدنا آنذاك بأن عدداً من الصكوك كانت قيد التصديق، بعضها في مرحلة متقدمة جداً. ونود في هذا الصدد أن نبلغ بأن صكين في هذا المجال، هما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، قد أقرهما مجلس الوزراء وأحيلا إلى البرلمان كي يوافق عليهما. ولذا، يتوقع قريباً التصديق على هذين الصكين.

٧- أما الصكوك الأخرى، فإجراءات التصديق عليها جارية داخل المؤسسات المعنية. وتتعلق الإجراءات في هذا التقرير بتنسيق مواقف جميع المؤسسات ذات الصلة.

٨- وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، فيرجى العلم بوجود مشروع موحد بالفعل، هو الآن في المرحلة النهائية من التنسيق بين مختلف القطاعات التي ستكون

مسؤولة عن تنفيذه، منها المجتمع المدني وغيره من الشركاء في التنمية. وعليه، فمن المتوقع إقرار الخطة قريباً. ومن المهم القول إن الخطة الوطنية أداة للتخطيط متوسطة الأجل (٢٠١١-٢٠١٤)، وهي بمثابة تجميع لخطط قطاعية شتى، وبالتالي، فإن العديد من الأنشطة الواردة في الوثيقة سوف تنفذ فور إقرارها. غير أن ثمة أنشطةً بدأت الإدارات المعنية في تنفيذها بالفعل.

٩- وفيما يتعلق بتوجيه الدعوة الدائمة، نود أن نكرر ما سبق أن أشرنا إليه أثناء عرض التقرير، وهو أن البلد كان وما يزال مفتوحاً لاستقبال جميع المكلفين بإجراءات خاصة وأصحاب الولايات العاملين في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمن فيهم المقررون الخاصون، من أجل تبادل الخبرات والآراء، وتقييم مدى إنفاذ حقوق الإنسان في البلد. بيد أنه ينبغي تحديد مواعيد تلك الزيارات مسبقاً لتفادي أي تقييدات بسبب تزامن المواعيد مع أي ارتباطات أخرى للبلد.

١٠- وأشير إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. فقد اتخذت إجراءات عدة لإنجاز معظم تلك التوصيات. وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، نكرر المعلومات التي قدمناها أثناء عرض التقرير ومفادها أن خدمات معهد المساعدة القانونية والعديد من منظمات المجتمع المدني قد وسع نطاقها ليشمل المزيد من المقاطعات، مع وجود اتجاه إلى تغطية كل أنحاء البلاد بهذه الخدمات، مما يوفر لعدد أكبر من المواطنين سبل الوصول إلى العدالة. وقد أولي اهتمام كبير لحقوق المرأة في برامج الحكومة وفي أنشطة منظمات المجتمع المدني. وأسهمت "منظمة المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي" إسهاماً كبيراً في القضايا الجنسانية وتعزيز مكانة المرأة في موزامبيق. وعَمّ عمل هذه المنظمة مجالات شتى، بدءاً من تدريب مختلف أصحاب المصلحة إلى إجراء البحوث، ومن صياغة القوانين والدعوة إلى إقرارها إلى العمل على تنفيذها ونشرها. وقد كان عملها في هذا المضمار أساسياً.

١١- ولا تكتسي عمليات الإعدام، سواء أكانت ضمن القضاء أم خارجه، أي طابع مؤسسي في موزامبيق. فالدستور يحرم عقوبة الإعدام. وعليه، فإن القانون يعاقب على أي إجراء في هذا الاتجاه. وكلما حدثت وفيات تسببت فيها الشرطة أو موظفو السجون، حُقق فيها كما يجب وعوقب الجناة متى ثبتت إدانتهم.

١٢- ويوقف المشتبه في ارتكابهم جرائم وفق القانون، أي في إطار المسؤولية الجنائية. وتتبع الدعاوى الجنائية إجراءاتها القانونية، ونظراً إلى استقلالية السلطات المخولة للدولة، لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتدخل في تلك الإجراءات حتى يصدر قرار يدين الجناة.

١٣- وفيما يتعلق بالإجراءات التأديبية بحق المسؤولين المتهمين بارتكاب جرائم، فينبغي الإشارة إلى أن بعضها أدى إلى الطرد، مما يثبت التزام هذه الإجراءات بالقانون.

١٤- ويساور الحكومة القلق إزاء مسألة الجرائم الجنسية ضد الأطفال، التي تنطوي على العديد من الجهات الفاعلة التي تؤدي على نحو ما دوراً حاسماً في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

١٥- وينص القانون الجنائي على الجرائم الجنسية. فمثلاً، هناك أنواع قانونية من الجرائم مثل الاغتصاب المشمول بالمادة ٣٩٢، وهتك العرض المشمول بالمادة ٣٩٣، واغتصاب قاصر دون الثانية عشرة من العمر، المشمول بالمادة ٣٩٤. ويعاقب على هذه الجرائم بالسجن لمدد تتراوح بين ٢ و٨ سنوات في الحالتين الأولى والثانية، وبين ٨ و١٢ سنة في الحالة الثالثة.

١٦- وتشدَّد العقوبة على الجرائم أعلاه إذا اقترنت بجريمة الاتجار بالبشر. ومن الأمثلة على ذلك المادة ١١ (المواد الإباحية والاستغلال الجنسي)، والمادة ١٢ (التبني لأغراض غير مشروعة)، من القانون رقم ٢٠٠٨/٦ الصادر في ٩ تموز/يوليه. ويعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين أعلاه بالسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و١٦ سنة في الحالة الأولى وبين ١٦ و٢٠ سنة في الحالة الثانية.

١٧- ويبين ذلك أن ثمة تدرجاً في اعتماد صكوك قانونية تحمي حقوق الطفل وتعاقب بشدة على التصرفات المتعلقة بالجرائم الجنسية التي ترتكب ضد الأطفال.

١٨- ومن جهة أخرى، هناك عملية جارية لإصلاح القانون الجنائي ستكفل على خير وجه منع تلك الجرائم والمعاقبة عليها متى ارتكبت في أي ظرف من الظروف وليس عندما تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر فقط.

١٩- وعن التوصيات المتعلقة بخطة العمل من أجل الحد من الفقر، من المهم القول إن المسائل المطروحة عموماً متوقعة في تلك الخطة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وهي تنعكس بما يكفي في الأهداف التي ترتكز عليها خطة التنفيذ، وهي من ثم تستحق تقديرنا.

٢٠- واعتمدت الحكومة استراتيجيات شتى للنمو والحد من الفقر تقترح تنفيذها. ويرى النهج المعتمد أن استراتيجية مكافحة الفقر يجب أن تكون هي محور سياسات مكافحة الفقر بإيجاد الظروف والحوافز اللازمة للنمو الاقتصادي. وللحد من الفقر، وضعت الحكومة أهدافاً محددة، منها ما يلي: زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، على أن يؤدي صيد الأسماك دوراً مهماً بوصفه مصدراً لدخل معظم سكان البلاد؛ والنهوض بالعمالة، مع التركيز على تيسير تطوير المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة والتنمية البشرية والاجتماعية.

٢١- ونفذت الحكومة سياسات للحد من الفقر، محققة بعض التقدم، سيما في التعليم والصحة والاستفادة من البنى التحتية وغير ذلك من الخدمات الأساسية.

٢٢- وفي إطار هذه السياسات، اعتُمد "البرنامج الاستراتيجي للحد من الفقر في المناطق الحضرية" كوسيلة للحد من الفقر إضافة إلى تمويل أنشطة توليد الدخل. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز ازدهار البلد وتنميته. وهذا هو السياق الذي تحدد فيه الاستراتيجية

المذكورة هذا الجزء باعتباره نقصاً في الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحضرية. وترمي الاستراتيجية إلى حل مشكلة البطالة، وانخفاض الدخل، والغذاء، والسكن غير اللائق في المناطق الحضرية.

٢٣- ولما كان أهم أهداف الاستراتيجية مكافحة الفقر، فلا غرو أن يولى اهتمام كبير لتحسين فعالية سياسات التنمية لتحقيق ذلك الهدف. وينعكس ذلك ليس في الأهداف التي تستند إليها الاستراتيجية فحسب، بل في خطة التنفيذ الراهنة أيضاً.

٢٤- وفي إطار خطة العمل من أجل الحد من الفقر، وضعت استراتيجيات عدة للنهوض بالعمالة، منها ما يلي: استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ واستراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ واستراتيجية للعمالة والتدريب المهني.

٢٥- ومن أهداف خطة العمل المذكورة زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاجيته. ومع أن العائد المحتمل من ذلك مرتفع، فإن معدل زيادة الإنتاج والإنتاجية لا يزال متدنياً. ويؤدي عدم توافر التكنولوجيات والمدخلات الملائمة ومراقبة نوعية مكافحة الآفات إلى انخفاض كبير في معدلات الإنتاج لهذه الأنشطة. ويتمثل التحدي الأكبر في تحسين شبكة البنى التحتية في معالجة المحاصيل بعد الحصاد وبعد صيد الأسماك، ومشاركة قطاع المصارف لتحسين تلقي المزارعين الخدمات المالية والقروض والتأمين للمناطق الريفية.

٢٦- ولذلك، فإنه من أجل تعزيز الإنتاج والإنتاجية في قطاعي الزراعة والأسماك، تكمن الأولوية في تحسين وزيادة طرق الحصول على المدخلات، وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق، وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٢٧- ولتحقيق هذه الأهداف، خططت الحكومة لتوفير خدمات بحثية؛ وتحسين البنية التحتية الزراعية؛ والتعليم والاتصالات والكشف عن المعلومات البيئية؛ وتنمية الموارد البشرية على جميع المستويات؛ وصيانة الطرق والجسور.

٢٨- ويجري الأخذ بالتعليم ثنائي اللغة تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ وتحسينه في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي. وقد زادت نسبة تغطية المدارس والتلاميذ من ٢٣ مدرسة و١ ٥٠٠ تلميذ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٨ مدرسة و٤٧ ١٧٤ تلميذاً في عام ٢٠١٠.

٢٩- وفي عام ٢٠١١، توسع نطاق التعليم الثنائي اللغة ليشمل ٣١٨ مدرسة. ويؤمل أن تتحقق التغطية الفعلية لهذا التعليم في نهاية الخطة الاستراتيجية الجديدة للتعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (في المجالات التي يمكن فيها تطبيق هذا النوع من التعليم).

٣٠- وللسماح للتعليم الثنائي اللغة بالتوسع، ينبغي توقع الإجراءات التالية: '١' تدريب المعلمين؛ '٢' إصدار الكتب؛ '٣' الإشراف والمراقبة.

٣١- وعن خطة التعليم الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، فإنه بالنسبة إلى الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالجودة في مرحلتي التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم

الابتدائي، تشمل مسألة توزيع الكتب المدرسية مجاناً إصدار الكتب عن التعليم الثنائي اللغة وتوزيعها.

٣٢- وعن التوصية المتعلقة بتحويل الفتيات الحوامل إلى مدارس ليلية، من المهم القول إن وزارة التعليم، سعياً منها إلى إيجاد بيئة تفضي إلى تعزيز العلاقات بين الجنسين وتنميتها في التعليم وفي المجتمع الموزامبيقي، تعترف بأن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على التوجيه الوارد في الشهادة رقم ٢٠٠٣/٣٩ المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر.

٣٣- وقد سبق عملية الاستعراض هذه جلسات للاستماع لمختلف أصحاب المصلحة على صعيد البلد والمقاطعة والحي قصد فهم العقبات التي تعترض فشل مشاركة الفتيات في عملية التعليم والتعلم.

٣٤- وتحقيقاً لهذه الغاية، قام فريق معني بالقضايا الجنسانية على المستوى المركزي باستحداث أداة تسمح بجمع المعلومات والتشاور مع أصحاب مصلحة شتى على صعيد المدرسة والأوساط المدرسية والمجتمع ككل بشأن محتوى الصك القانوني المشار إليه آنفاً.

٣٥- ويرمي العمل الذي يُضطلع به حالياً إلى زيادة استراتيجيات مكافحة العنف والتحرش الجنسي والاعتداء في المدارس، وكذلك حالات الحمل والزواج المبكرين التي تحدث في المناطق الريفية أساساً. وستقدم *مسودة* الوثيقة في أواسط تموز/يوليه ٢٠١١.

٣٦- وتجدر ملاحظة أن آباء الفتيات الحوامل في بعض المناطق يخرجون الفتيات من المدارس، وتتمثل مهمة وزارة التعليم في إعادتهن إلى المدارس بعد وضع مواليدهن.

٣٧- وتلقت موزامبيق في عام ٢٠١٠ منحة قدرها ١٦١ مليون دولار، ٩٠ مليوناً منها من "الصندوق التحفيزي لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع" (في شكل تبرع)، و٧١ مليوناً من البنك الدولي (في شكل قرض). وستوظف هذه المبالغ في تعويض الانخفاض المتوقع في دعم قطاع التعليم على مدى السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة نتيجة لتوقف التبرعات المقدمة من بعض شركاء التعاون، خاصة هولندا والدانمرك، إلى "صندوق دعم قطاع التعليم". ولذلك، فإن هذه الموارد ستؤمّن استمرار مستوى التمويل الراهن لقطاع التعليم على مدى السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة في برامج مثل بناء فصول دراسية، وتدريب المعلمين، وتمويل المدارس (الدعم المباشر للمدارس)، وتمويل إصدار الكتب المدرسية وتوزيعها مجاناً.

٣٨- وترد البرامج التي ستستفيد من هذه الأموال في الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. وستواصل الحكومة في السنوات المقبلة التركيز على التعليم الجيد لجميع الأطفال في الفصول السبعة الابتدائية. وتعتبر حكومة موزامبيق التعليم الابتدائي ركيزة أساسية لتنمية رأس المال البشري للبلد، وعاملاً حاسماً في النظم الفرعية الأخرى.

٣٩- وسيحسن التركيز على التعليم الابتدائي جودة التعليم عن طريق *إدارة المدارس* إدارة أفضل وتنفيذ *الاستراتيجيات التي تهدف إلى الإدماج* لضمان مشاركة جميع الأطفال في النظام والإبقاء عليهم فيه.

٤٠- وقد بُحثت التوصيات التي لم تؤيدها الحكومة ونوقشت باستفاضة أثناء عرض التقرير. بيد أننا استعرضنا التوصيات في مجموعها، وأشرنا إلى تطورات جديدة بشأن بعضها:

٤١- ففيما يتعلق بالتأمين الصحي، تجدر ملاحظة أن موزامبيق هي أحد أفقر بلدان العالم، إذ إن أكثر من نصف سكانها يعيشون تحت خط الفقر. وقد حدا هذا الوضع بالحكومة إلى اعتماد نظام للرعاية الصحية تقدَّم فيه مجاناً خدمات عامة لمكافحة الأمراض وخدمات عامة في مجالات أخرى إلى الفئات المستهدفة ذات الأولوية (الأطفال والمراهقون والشابات).

٤٢- بيد أن البلد سجل في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً كبيراً أسهم في ازدهار المزيد من فئات السكان، خاصة في المناطق الحضرية. وقد أسهم ذلك بدوره في إيجاد بيئة جيدة في قطاع الصحة لدراسة مختلف الخيارات لوضع نظام للتأمين الصحي. وقد بدأت المناقشات في هذا الصدد وتناولت النظر في أقدر الخيارات على البقاء، بما فيها تعديل التشريعات القائمة لحماية المؤمَّن عليهم وشركات التأمين على السواء.

٤٣- وتعاني وزارة الصحة في الوقت الراهن من عجز كبير في الميزانية لتلبية احتياجات السكان في مجال الصحة، بما فيها الأدوية.

٤٤- وقدمت توصية بشأن وضع واعتماد وتنفيذ تشريعات توفر المزيد من الحماية للحقوق السياسية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مختلف التشريعات اعتمدت لضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين؛ وحيثما تجاز القوانين، فإنها تنفذ بالكامل دونما قيود، إلا ما ينص عليها القانون أيضاً.

٤٥- وبجانب تنفيذ التوصيات، جرى الاضطلاع بالعديد من الإجراءات، مع التشديد على إقرار البرلمان في شهر أيار/مايو قانوناً عن تسليم المطلوبين. ومن الإجراءات الرئيسية التي نرى من المهم الإشارة إليها هنا المرحلة المتقدمة التي بلغها تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.